

دراسة تحليلية للسياسة السعرية الزراعية لبعض الحاصلات الزراعية

للككتور موسى عبد العظيم أحمد

● المقدمة ●

من المعروف أن الاسعار الزراعية تعتبر أحد العوامل الهامة - بجانب عوامل أخرى كثيرة - لتنشيط وتوسيع الانتاج الزراعى ، فالمستوى العام للأسعار الزراعية يحدد دخول الزراع ، وبالتالي مستويات الاستهلاك والادخار فى القطاع الزراعى . وتعتبر الاسعار الزراعية بمثابة حوافز للزراع لزيادة انتاجية مواردهم ، كما تلعب العلاقات السعرية بين مختلف المنتجات الزراعية دورا هاما فى توجيه الموارد الانتاجية الزراعية ، وبالتالي توجيه التنمية الزراعية الى الوجهة المرغوبة .

وتحدد الاسعار الزراعية فى مصر بحيث تغطى تكاليف الانتاج التى تقدرها وزارة الزراعة وتسمح بعائد صافى مجزى للمنتج . ولضمان تنفيذ السياسة السعرية الزراعية ، فانه يلزم استخدام وسائل متعددة ، منها تنظيم تسويق المنتجات الزراعية بواسطة الدولة ، وسياسة الدورة الزراعية ، وسياسة الاقراض ، وسياسة الدعم ، وسياسة الاستيراد والتصدير .

وتشهد الآونة الاخيرة جدلا كثيرا حول السياسات السعرية الزراعية ، وبصفة خاصة ، المطالبة برفع أسعار بعض الحاصلات الزراعية التى تتدخل الدولة فى تسويقها ، أو المطالبة بعدم تدخل الدولة فى هذه الاسعار .

وتتدخل الحكومة بطرق مختلفة فى تنظيم الاسعار الزراعية ،

ورسم السياسة السعرية الزراعية من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد الانتاجية الزراعية المتاحة من جهة ، ومن جهة أخرى توزيع الدخل القومى بين السكان الزراعيين وللزراعيين توزيعاً عادلاً ، وتوجيه الاستهلاك الوجهة المرغوبة ، وتحقيق هدف التصدير وتنسيق السياسة السعرية مع بعض السياسات الأخرى مثل سياسة تنظيم الدورة الزراعية ، وسياسة التوريد ، وسياسة القروض الزراعية والضرائب الزراعية والاعانات الزراعية والدعم ، وسياسة الاستيراد والتصدير .

ويهدف هذا البحث الى التعرف على السياسة السعرية الزراعية لبعض الحاصلات الزراعية المصرية ، وتقييم تلك السياسة من ناحية الحصول على أكبر عائد ممكن من الموارد وعدالة توزيع الدخل الزراعى بين زراع هذه المحاصيل .

وامكن فى هذا البحث دراسة السياسة السعرية الزراعية للمحاصيل التى تتدخل الدولة فى تسويقها وتحديد أسعارها ، وهى محاصيل : القطن ، وفول الصويا ، والأرز ، والفول السودانى ، والسمسم ، والبطاطس الصيفى ، والقمح ، والبصل الشتوى ، والفول البلدى ، والكتان ، مقابلة ببعض المحاصيل التى يكون لقوى العرض والطلب تأثير فى تحديد أسعارها ، وهى : البرسيم التحريش ، والبرسيم المستديم ، والذرة الشامية الصيفية ، والذرة الشامية النيلية ، والبطاطس النلى .

ولتقييم السياسة السعرية الزراعية لبعض المحاصيل الزراعية فى هذا البحث استخدمت الأساليب الأربعة التالية : (١) العلاقات السعرية الزراعية بين مختلف الزروع ، (٢) الاتجاهات العامة للعائد والتكاليف ، (٣) صافى عائد الدورات المختلفة ، وبمعنى آخر أربحية الوحدة الأرضية من مختلف الزروع (٤) أربحية الجنيه المستثمر فى مختلف الزروع .

وتم الحصول على البيانات من مصدرين : (١) الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء ، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بالانتاج والتكاليف والأسعار ، (٢) البنك الرئيسى للائتمان والتنمية الزراعية ، حيث تم جمع البيانات المتعلقة بقيمة القروض الممنوحة للمحاصيل ، وقيمة الفائدة على القرض .

مناقشة النتائج

(اولا) العلاقات السعرية الزراعية بين مختلف الزروع :

أوضحت الدراسات التي أجراها الباحث (١) للأسعار النسبية أو اربحية المحاصيل المنافسة في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ تأثيرا قليلا جدا على المساحة المزروعة بالفول البلدى وفول الصويا ، وربما يعزى ذلك الى أن الاسعار المزروعة للمحاصيل التي تتدخل الدولة في تسويقها تكاد تزيد بمعدل ثابت تقريبا ، ومعنى ذلك أن الدولة في تدخلها تحافظ على النسبة السعرية الثابتة للمحاصيل التي تقوم بتسويقها ، وتتغير هذه النسبة تغيرا طفيفا بما للتغير في التكاليف الانتاجية .

(ثانيا) الاتجاهات العامة للتكاليف والعائد :

يوضح جدولان (١ ، ٢) أن نسبة الزيادة في صافي العائد عام ١٩٨٢ مقابلا بعام ١٩٨١ أقل ما يمكن بالنسبة لمحاصيل : البطاطس الصيفى ثم القطن ، الكتان ، البطاطس النيلي ، القمح ، الفول السوداني ، السمسم ، وفول الصويا ، على الترتيب ، وأن نسبة الزيادة في صافي العائد عام ١٩٨٣ مقابلا بعام ١٩٨٢ أقل ما يمكن بالنسبة لمحاصيل : القطن ثم فول الصويا ، البصل الشتوى ، الكتان ، الارز ، الفول السوداني ، الفول البلدى ، والقمح على الترتيب ، وهى محاصيل تتدخل الدولة في تسويقها وتحديد أسعارها .

ويلاحظ أن نسبة الزيادة في التكاليف المتغيرة أو التكاليف الاجمالية عام ١٩٨٢ مقابلا بعام ١٩٨١ ، و عام ١٩٨٣ مقابلا بعام ١٩٨٢ تفوق نسبة الزيادة في اجمالى العائد ، أو في صافي العائد ونفس الفترة للمحاصيل التي تتدخل الدولة في تسويقها وتحديد أسعارها . والعكس في حالة المحاصيل التي تسوق في السوق الحر كالبرسيم ، ، والذرة الشامية حيث أن نسبة الزيادة في اجمالى العائد تفوق نسبة الزيادة في التكاليف المتغيرة أو التكاليف الاجمالية خلال الفترتين المشار اليهما .

وقد اتضح أن اكبر نسبة نقص في صافي العائد عام ١٩٨٣ مقابلا بعام ١٩٨٢ كانت لمحصول القطن ، مما جعل واضعى السياسة الزراعية يشجعون زيادة أسعاره الزراعية أملا في التوسع في زراعته . ولاشك أن رفع الاسعار الزراعية للقطن سوف يؤدي الى رفع أسعار الغزل

Ahmed, M.A. 1983. An economic study of some (١)
pulses in Egypt. Agric. Res. Rev., Egypt, May.

والنسيج ، وزيادة الاعباء على المستهلكين ، وبالتالي على الزراع بصفتهم مستهلكي هذه السلعة .

زيادة مساحة المحصول لا تتطلب زيادة اسعاره الزراعية فحسب، بل يقتضى الامر تغيير نظام الدورة الزراعية ، وسياسة التوريد ، وسياسة الاقراض ، وسياسة التصدير والاستيراد ، وسياسة دعم السلع الزراعية .

ويلاحظ أن خفض تكاليف الانتاج عن طريق خفض تكاليف مستلزمات الانتاج تعتبر حافزا للزراع لزيادة انتاجهم ، مثلها مثل رفع أسعار السلع الزراعية ، فالعامل المسئول عن ارتفاع تكاليف الانتاج هو ارتفاع أجور العمال الزراعيين ، مما يشجع الزراع على المطالبة بزيادة الاسعار الزراعية ، وهكذا تستمر العملية من ارتفاع أجور الى ارتفاع أسعار طالما الانتاج لا يتوسع بالدرجة الكافية ، الامر الذى يؤدي الى ما يسمى بالتضخم الحزرونى ، وهذا يعنى أن ارتفاع الاسعار الزراعية اما أن يؤدي الى التضخم وزيادة الاعباء على المستهلكين ، او الى زيادة اعباء على ميزانية الدولة عن طريق زيادة دعم أسعار هذه المنتجات .

ويمكن تخفيض تكاليف الانتاج عن طريق تخفيض تكاليف العمالة باحلال الميكنة محل العمل اليدوى ، وتشجيع البحوث التى تعمل على تقليل التكاليف الانتاجية ، وزيادة الانتاجية لمواجهة مطالب الزراع فى زيادة الاسعار الزراعية .

(ثالثا) صافى عائد الدورات المختلفة :

او بمعنى آخر مقابلة صافى العائد الغدائى لدورة محصول ما بمثلتها من الدورات البديلة حيث تتوفر نظم التعاقد السنوية للمحاصيل . وتعتبر دراسة العائد الصافى الغدائى لمحصول ما بمعزل عن بقية المحاصيل المشتركة معه فى الدورة الزراعية من الامور التى يصعب معها الحكم على افضلية زراعة هذا المحصول من الوجة الاقتصادية ، نظرا لاختلاف مدة بقاء كل محصول فى الارض .

ويوضح جدول (٣) صافى عائد الدورات المختلفة للمحاصيل الزراعية موضع الدراسة خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، حيث تحتل دورة البطاطس المرتبة الاولى (٤٤٩ جنيه) من حيث صافى العائد ، بينما تحتل دورات البرسيم المستديم المرتبة الثانية ويتراوح صافى عائد تلك الدورات من ٢٤٧ الى ٣٨٠ جنيها ، وتحتل دورات كل من الفول

جدول (٦) اجمالي قيمة عائد الفدان ، وجمالي تكاليف الفدان ، وصافي عائد
الفدان وجمالي التكاليف المنفردة للفدان من عام ١٩٨١ - ١٩٨٣

المحصول	١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣		
	اجمالي عائد الفدان	اجمالي تكاليف الفدان	صافي عائد الفدان	اجمالي عائد الفدان	اجمالي تكاليف الفدان	صافي عائد الفدان	اجمالي عائد الفدان	اجمالي تكاليف الفدان	صافي عائد الفدان
قطن	٤٣٥	٢٠٢	٢٤٠	٤٥٦	٢٨٤	١٧٢	٤٧٥	٤٣٦	٣٦٩
فول صويا	٢٩٧	٢١٦	١٧٦	٢٢٩	٢٤٨	٨١	٣٢٤	٢٧٨	٤٦
ذرة شامية صيفي	١٩٨	١٧٤	٢٤	٢٥٦	٢١٠	٤٦	٣٦٣	٢٥٥	١٠٨
ذرة شامية نيلي	١٤٥	١٧٤	٢٩-	١٩٩	٢١٠	١١-	٢٨٠	٢٥٥	٢٥
أرز صيفي	٢٤٨	١٩٧	١٧٣	٢٢٩	٢٢٩	٩٠	٣٤٣	٢٦٤	٧٩
فول سوداني	٣٧٥	١٨٢	١٩٣	٣٩٣	٢٢٠	١٧٣	٤٢٣	٢٦١	١٦٢
سمسم	٢٦٩	١٦١	١١٥	٢٨٢	١٧٥	١٠٧	٣٧٩	١٩٤	١٨٥
برسيم تحريش	١٠٢	٥٥	٣٣	١٢٢	٦٦	٥٦	١٤٦	٧٥	٧١
برسيم مستديم	٢٧٥	١١٠	٦٣	٣٢٥	١٢٢	٢٠٣	٣٩٢	١٤٩	٢٤٣
بطاطس صيفي	٧١٣	٤٧٠	٢٤٣	٦٢١	٥٩٧	٢٤	٨٩٦	٨٧٦	١٨٧
بطاطس نيلي	٦٠٢	٤٠٩	٣٦٩	٥٨١	٤٣٣	١٤٨	٨٥٨	٥٤٧	٣١١
قمح	٢٧٣	١٥٣	١٠٧	٢٧١	١٧٦	٩٥	٣٢٤	٢٢٩	١٠٥
بصل شتوي	٢٩٣	٣٣٧	٢٩٣	٦٧٦	٣٥٣	٣٢٣	٦٥٤	٤٦٩	١٨٥
فول بلدي	٢٢٢	١٤٩	١٠١	٢٧٧	١٨١	٩٦	٣٠٨	٢٠٨	١٠٠
كثبان	٢٥٠	١٦٨	١١٨	٣٦٧	٢٠٧	٦٠	٣١١	٢٦٦	٤٥

المصدر :

- ١) جمعت وحسبت من : الإدارة المركزية للإحصاء الزراعي والأحصاء ، إدارة الإحصاء (بيانات غير منشورة) على أساس تقديم Σ
- (٢) صافي عائد الفدان = اجمالي قيمة عائد الفدان - اجمالي قيمة تكاليف انتاج الفدان Σ
- (٣) اجمالي التكاليف المنفردة = اجمالي قيمة تكاليف انتاج الفدان بدون الإيجار Σ
- سمو الوحدة سمو
- X سمو الوحدة + متوسط انتاج الفدان من الحبوب أو الشعير
- Σ متوسط انتاج الفدان من القش أو الحطب

جدول (٢)
النسبة المئوية للزيادة في العائد والتكاليف في عام ١٩٨٢
مقابلة بعام ١٩٨١ ، و عام ١٩٨٢ مقابلة بعام ١٩٨٢

مقابلة بعام ١٩٨٢				مقابلة بعام ١٩٨١				النسبة المئوية للزيادة في العائد والتكاليف في عام ١٩٨٢	النسبة المئوية للزيادة في العائد والتكاليف في عام ١٩٨١	المحصول
نسبة الزيادة في التكاليف المتغيرة	نسبة الزيادة في صافي العائد	نسبة الزيادة في التكاليف	نسبة الزيادة في العائد	نسبة الزيادة في التكاليف	نسبة الزيادة في العائد	نسبة الزيادة في التكاليف	نسبة الزيادة في العائد			
١٦	٤٦ -	١٤	٤	٢٣	٤٦ -	٢٧	٥	٥	طن	
١٥	٤٣ -	١٢	٢ -	١٨	صفر	١٥	١١	١١	فول صوريا	
٢٢	١٣٥	٢١	٤٢	٢٥	٩٢	٢١	٣١	٣١	ذرة شامية صيفي	
٢٢	٣٢٧	٢١	٤١	٢٥	٦٢	٢١	٣٧	٣٧	ذرة شامية زيلي	
١٢	١٢ -	١١	٤	٢٦	٧٦	٢١	٣٣	٣٣	ارز صيفي	
١٩	٦ -	١٩	٨	١٩	١٠ -	٢١	٥	٥	فول سوداني	
٣٢	٧٣	١١	٣٤	١٤	١ -	٩	٥	٥	سمسم	
١٥	٢٧	١٤	٢٠	٢١	١٩	١٨	٢٠	٢٠	برسيم تحريش	
١٨	٢٥٠	١٣	١٧	٢٤	٢٣	٢٠	٢٢	٢٢	برسيم مستديم	
٤	٨١٧	١٣	٤٤	٣٠	٩٠ -	٢٧	١٣	١٣	بطاطس صيفي	
٢٧	١١٠	٢٦	٤٨	٧	٢٢ -	٦	٢ -	٢ -	بطاطس زيلي	
٤٥	١١	٣٠	٢٣	٢٢	٢١ -	١٥	١ -	١ -	قمح	
٣٥	٤٣ -	٣٣	٨ -	٦	٢٧٧	٥	٧٢	٧٢	بصل شتوي	
٢٠	٤	١٥	١١	٢٢	١٦	٢٢	١٩	١٩	فول بلدي	
٢٦	٢٥ -	٢٩	١٦	٢١	٢٧ -	٢٣	٧	٧	كتان	

المصدر : احصيت من بيانات جدول (١) .

جدول (٣)
صافي العائد للدورات المختلفة لبعض المحاصيل الزراعية
خلال الفترة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٣

متوسط الفترة	صافي عائد الفدان			الدورة
	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٢٠	١٣٥	١٢٧	٩٩	برسيم تحريش + فول صويا + ذرة شامى نيلى بطاطس صيفى مبكرة أو بطاطس محيرة + فول صويا + بطاطس نيلى
٤٤٩	٥٧٧	٢٥٣	٥١٧	برسيم مستديم + فول صويا
٢٧٣	٢٨٩	٢٨٣	٢٤٦	فول بلدى + فول صويا
١٦٢	١٤٦	١٧٧	١٦٤	فول بلدى + ذرة شامى صيفى
١٥٢	٢٠٨	١٤٢	١٠٧	قمح + ذرة شامى صيفى
١٦٦	٢١٣	١٤١	١٤٤	برسيم تحريش + قطن
١٣٩	١١٠	١٢٨	١٨٠	برسيم مستديم + ذرة شامى صيفى
٢٦٣	٣٥١	٢٤٩	١٨٩	بصل شتوى + ذرة شامى صيفى
٢٤٧	٢٩٣	٣٦٩	٨٠	كتان + ذرة شامى صيفى
١٢٢	١٥٣	١٠٦	١٠٦	برسيم مستديم + فول سودانى
٣٨٠	٤٠٥	٣٧٦	٣٥٨	برسيم مستديم + سمسم
٣٣٧	٤٢٨	٣١٠	٢٧٣	برسيم مستديم + أرز
٢٧٧	٣٢٢	٢٩٣	٢١٦	برسيم مستديم + أرز

المصدر : حسب من بيانات جدول (١) .

البلدى ، وفول الصوبا ، والقميح ، والقطن المرتبة الثالثة وهى متساوية تقريبا فى صافى العائد حيث يتراوح صافى عائدها من ١٤٠ جنيها الى ١٦٥ جنيها ، الا أن أقل هذه الدورات من حيث صافى العائد هى دورة محصول الكتان التى يبلغ صافى عائدها حوالى ١٢٢ جنيها . وهذا يعنى أن واضعى السياسة الزراعية يضعون فى اعتبارهم أن يكون عائد الوحدة الارضية متساويا تقريبا بالنسبة للمحاصيل التى تتدخل الدولة فى تسويقها تحقيقا لمبدأ عدالة توزيع الدخل .

ويعزى انخفاض صافى عائد دورات المحاصيل التى يتم التدخل فيها الى أن الدولة تقوم بدعم المنتج النهائى من هذه المحاصيل التى يستهلكها المزارعون والفئات الاخرى على حد سواء .

وهذا المعيار لا يعبر عن مدى تضافر جميع العناصر والعوامل التى تؤدى الى الايرادات المرغوبة ، كما أنه لا يأخذ فى الاعتبار قسمة القرض والفائدة عليه بالنسبة لكل محصول .

(رابعا) اربحية الجنيه المستثمر فى مختلف المحاصيل :

يعتبر هذا المقياس من مقاييس الكفاية الاقتصادية الشاملة التى نأخذ فى الاعتبار المخرجات والمدخلات للمحاصيل الزراعية المختلفة خلال مدة معينة ، إذ أنه يقيس مدى تضافر جميع العناصر والعوامل التى تؤدى الى الايرادات المرغوبة . وهذا المعيار يفيد فى مقابلة اربحية الاستثمار فى كل محصول ، فضلا عن تحديد المحصول الاكثر اربحية ، كما يعكس هذا المعيار مدى اربحية كل جنيه من المصروفات أو التكاليف .

ولا يعتبر هذا المؤشر مؤشرا سليما اذا ما استخدمت بيانات التكاليف الاجمالية لانتاج المحصول ، وتقدير صافى عائد هذا المحصول من البيانات التى تنشرها وزارة الزراعة ، دون أن يؤخذ فى الاعتبار فترة بقاء المحصول فى الارض ، وقيمة القرض والفائدة عليها ، حيث أن المزارع قد يقتصر من بنك الائتمان الزراعى بعض مستلزمات الانتاج التى تختلف من محصول لآخر ، ويدفع عنها فائدة محدودة .

واربحية الجنيه المستثمر فى مختلف المحاصيل (صافى العائد $\times 100$ / اجمالى التكاليف) عبارة عن نسبة المنافع الى التكاليف ، أو بمعنى آخر عبارة عن نسبة صافى عائد الغدان الى اجمالى تكاليف انتاج الغدان التى يتحملها المزارع حيث أن :

(١) صافي عائد الفدان = اجمالي عائد الفدان ، مطروحا منه تكاليف انتاج الفدان التي يتحملها المزارع .

(٢) تكاليف انتاج الفدان التي يتحملها المزارع = تكاليف انتاج الفدان لمحصول ما ، مطروحا منها قيمة القرض الممنوحة لفدان من هذا المحصول ، مضافا اليها قيمة الفائدة على هذا القرض .

ويتضح من جدول (٥) أن اربحية الجنيه المستثمر في الزراعة اتجهت الى التناقص من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٣ بالنسبة للقطن ، وفول الصويا ، والفول السوداني ، والبطاطس الصيفي ، والقمح ، والفول البلدي ، والكتان ، وهي من المحاصيل التي تتدخل الدولة في تسويقها.

وقد استخدم معيار اربحية الجنيه المستثمر في الشهر ، نظرا لاختلاف فترة بقاء كل محصول حيث تحتل محاصيل الفول السوداني (٢٢٪) ، والسهم (٢٠٪) ، والبرسيم التحريش (٢٠٪) ، والبرسيم المستديم (٢٠٪) المرتبة الاولى من حيث اربحية الجنيه المستثمر في الشهر، بينما تحتل محاصيل فول الصويا (١٤٪) ، والبطاطس النيلى (١٣٪) المرتبة الثانية من حيث اربحية الجنيه المستثمر في الشهر ، وتحتل محاصيل القمح (١٠٪) ، والبصل الشتوى (٨٪) ، والبطاطس الصيفي (٨٪) ، والفول البلدي (٨٪) ، والذرة الشامية الصيفي (٨٪) المرتبة الثالثة من حيث اربحية الجنيه المستثمر في الشهر ، وتحتل محاصيل الارز (٧٪) ، والقطن (٦٪) ، والكتان (٦٪) المرتبة الاخيرة من حيث اربحية الجنيه المستثمر في الشهر ، الامر الذي يؤيد عملية رفع اسعار المحاصيل التي تحتل المرتبة الاخيرة . وحتى لا تستمر عملية ارتفاع الاسعار ، يجب العمل على احلال الميكنة محل العمل اليدوي واجراء البحوث التي تعمل على زيادة الانتاجية وتقليل تكاليف الانتاج كما سبقت الاشارة اليه .

● الملخص ●

اتضح من دراسة الاسعار الزراعية للمحاصيل التي تتدخل الدولة في تسويقها أنها تزيد بمعدل ثابت تقريبا ، وأن نسبة الزيادة في التكاليف المتغيرة والتكاليف الاجمالية تفوق نسبة الزيادة في كل من اجمالي وصافي العائد . وتحتل هذه المحاصيل المرتبة الاخيرة في كل من صافي عائد الدورات المختلفة ، واربحية الجنيه المستثمر في الشهر . وتتصف السياسة السعرية لهذه المحاصيل بالعدالة النسبية في توزيع الدخل ، واتضح ان محاصيل القطن ، والكتان ، والارز هي اقل المحاصيل مرتبة ،

جدول (٤) التكاليف الإجمالية والتكاليف التفريعية التي يتحملها المزارع ،
وصافي عائد الفدان من عام ١٩٨١ - ١٩٨٣

١٩٨٣		١٩٨٢		١٩٨١	
التكاليف المفترقة التي يتحملها المزارع	صافي العائد	التكاليف المفترقة التي يتحملها المزارع	صافي العائد	التكاليف المفترقة التي يتحملها المزارع	صافي العائد
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه
٢٧٨	١٣٠	٢٤٩	١٤١	١٨٦	١٨٧
١٨٧	٩٧	١٦٣	١٢٥	١٣٩	١١٨
٢٠١	١١٨	١٦٤	٥٥	١٣٢	٣١
٢٠٧	٢٩	١٦٩	٧	١٣٧	٢٧
٢٠١	١٠٨	١٨٧	١٠٩	١٤٩	٦٥
١٨٧	١٧٨	١٥٧	١٨٦	١٣٧	١٩٩
١٥٥	١٩١	١٢٦	١١٢	١١٣	١١٠
٤٦	٧١	٤٠	٥٦	٣٣	٤٧
٩١	٢٤٤	٧٧	٢٠٤	٦٢	١٠٩
٦١٠	٣٣٠	٥٣٤	٣٢	٤١٠	٢٤٩
٤٧٢	٣٣٨	٣٨١	١٦١	٣٥٩	٢٠٣
١٣٦	١٣٢	١٠٩	١١٧	٩٢	١٣٨
٣٧٢	٢٣٢	٢٦٧	٣٦٧	٢٧٣	٧٦
١٤٦	١١٤	١٢٢	١٠٧	٩٣	٩١
١٧٨	٦٢	١٤٧	٦٨	١١٢	٨٨
جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه	جنيهه
٢٤٨	٢٤٥	٢٤٩	١٤١	١٨٦	١٨٧
١٧٩	٢٢٧	١٦٣	١٢٥	١٣٩	١١٨
١٦٧	٢٤٥	١٦٤	٥٥	١٣٢	٣١
١٧٢	٢٥١	١٦٩	٧	١٣٧	٢٧
١٨٣	٢٣٥	١٨٧	١٠٩	١٤٩	٦٥
١٧٦	٢٤٥	١٥٧	١٨٦	١٣٧	١٩٩
١٥٩	١٨٨	١٢٦	١١٢	١١٣	١١٠
٥٥	٧٥	٤٠	٥٦	٣٣	٤٧
١٠٩	١٤٨	٧٧	٢٠٤	٦٢	١٠٩
٤٦٤	٦٦٦	٥٣٤	٣٢	٤١٠	٢٤٩
٣٩٩	٥٢٠	٣٨١	١٦١	٣٥٩	٢٠٣
١٣٨	٢٠٢	١٠٩	١١٧	٩٢	١٣٨
٣١٧	٤٢٢	٢٦٧	٣٦٧	٢٧٣	٧٦
١٤١	١٩٤	١٢٢	١٠٧	٩٣	٩١
١٦٢	٢٤٩	١٤٧	٦٨	١١٢	٨٨

(١) التكاليف الإجمالية التي يتحملها المزارع = إجمالي تكاليف إنتاج الفدان مضاعفاً بمساحة الفدان التي يتحملها المزارع =

المصدر : جيمت وحسبت من جدول (١) ٤ والبانك الريفيس للاتصال والتعبئة الزراعيّة ٤ إدارة الإحصاء حيث جمعت بيانات إجمالي قيمة القروض على كل محصول

وتجلبها المالكه عليها ، والإدارة المركزيه للاقتصاد الزراعي والأحصاء حيث تم بيعها بملكات القيمة المطلوبه من كل محصول لتعتبر قيمة القروض والبقاعه

عليه لكل فدان عن كل محصول *

جدول (٥)

أرباحية الجنيهه المستثمر في زراعة بعض المحاصيل
في الفترة من عام ١٩٨١ - ١٩٨٣

أرباحية الجنيهه المستثمر في الشهر	المتوسط السنوي %	أرباحية الجنيهه (%)			المحصول
		١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	
٦	٥٠	٣٨	٤٥	٧٥	قطن
١٤	٥٦	٤٣	٦١	٦٦	فول صويا
٨	٣٣	٤٨	٢٧	١٩	ذرة شامى صيفى
٠.٢ -	٠.٨ -	١٢	٣ -	١٦ -	ذرة شامى نبلى
٧	٤٤	٤٦	٥٠	٣٦	ارز صيفى
٢٢	٩٠	٧٣	٩٠	١١٣	فول سودانى
٢٠	٨٠	١٠٢	٦٦	٦٩	سمسم
٢٠	٨١	٩٥	٨٥	٨٥	برسيم تحريش
٢٠	١٥٨	١٦٥	١٥٦	١٥٢	برسيم مستديم
٨	٣٠	٣٥	٥	٥٤	بطاطس صيفى
١٣	٥٢	٦٥	٣٨	٥١	بطاطس نبلى
١٠	٧٨	٦٥	٧٦	٩٨	قمح
٨	٦٤	٥٥	١١٩	٢٤	بصل شتوى
٨	٦٢	٥٩	٦٣	٦٤	فول بلدى
٦	٣٦	٢٥	٣٤	٥٤	كتان

المصدر : حسب من جدول (٤) .

الامر الذى يؤيد رفع اسعار هذه المحاصيل فقط كحل مبدئى ، مع العمل على زيادة الانتاجية وتقليل التكاليف عن طريق احلال الميكنة محل العمل اليدوى ، وتشجيع البحوث التى تعمل على زيادة الانتاجية وتقليل التكاليف حتى لا تستمر عملية رفع الاسعار .

وإذا تركت الاسعار الزراعية لقوى العرض والطلب ، فان هذه الاسعار ترتفع ارتفاعا كبيرا نظرا لان الطلب على المنتجات الزراعية ، وخصوصا المنتجات الغذائية ، يزداد بمعدل يفوق كثيرا معدل زيادة الانتاج وذلك لعوامل كثيرة ، أهمها المعدل الكبير للنمو السكانى ، وزيادة الدخل النقدية للسكان كنتيجة لعمليات التنمية - فمن المعروف أن المرونة الداخلية للطلب على الغذاء فى الدول النامية أعلى منها فى الدول المتقدمة - وانتقال عدد من السكان من الريف الى المدينة كنتيجة لعملية التصنيع والذى يخلق طلبا اضافيا على الغذاء ، وسياسة توزيع الدخل توزيعا عادلا بين مختلف الطوائف الاجتماعية مما يؤدى الى رفع مستوى المرونة الداخلية للطلب على الغذاء فى المجتمع ككل .

ويجب ملاحظة انه فى الدول النامية يؤدى ارتفاع اسعار الغذاء بنسبة معينة الى ضغط تضخمى اكبر من ارتفاع الاسعار الصناعية بنفس النسبة ، لان نسبة عظمى من الدخل المنصرف تنفق على الغذاء نظرا لانخفاض مستوى معيشة السكان ، ولان المرونة السعرية للطلب على الغذاء أقل من المرونة السعرية للطلب على السلع الصناعية .

